

الملتقى الوطني الأول للتشاور العمومي تحت شعار " التشاور العمومي رهان الديمقراطية التشاركية " أبام 6 و7 دجنبر 2019 بالمركز الوطني للرياضات مولاي رشيد سلا

ورقة تأطيرية

شكل دستور المملكة لسنة 2011 وثيقة مؤسسة لنمط جديد من المشاركة المواطنة، عبر العديد من الأحكام التي ترمي إلى إشراك المواطنين والمواطنات وكذا جمعيات المجتمع المدني في تدبير الشأن العام من خلال فسخ المجال أمامهم في مسلسل إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية. وهو الأمر الذي يمكن ملامسته في الوثيقة الدستورية بدءا من التصدير الذي اعتبر المشاركة مرتكزا أساسيا للدولة الديمقراطية، مروراً بتعزيز مبدأ المشاركة في الفصل الأول منه الذي نص على اعتبار الديمقراطية المواطنة والتشاركية مرتكزا للنظام الدستوري المغربي، انتهاء بما تم تفصيله في مختلف الأحكام الدستورية الواردة في الفصول 12 و13 و14 و15 من الدستور، والباب الثاني عشر منه الذي نص على إحداث هيئات دستورية تعزز قيم الديمقراطية التشاركية وإرساء آليات للتشاور والحوار.

وإذ تعد الديمقراطية التشاركية نظاما يمكن المواطنين والمواطنات ومختلف الفاعلين من مشاركة فعالة في اتخاذ القرار وإعداد السياسات العمومية على أساس التعاون والتواصل والتشاور والتفاعل المباشر مع مختلف السلطات العمومية، إضافة إلى أنه يقوي نظاما الديمقراطية التمثيلية ويعزز الثقة بين الدولة ومؤسساتها من جهة والمواطنين والمواطنات من جهة ثانية.

ونظرا للمكانة المتميزة التي يحظى بها المجتمع المدني داخل الوثيقة الدستورية لبلادنا، حرصت الحكومة من خلال وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان أشد الحرص، على تنفيذ العديد من البرامج والمشاريع والأهداف ذات الأولوية، التي تليق بهذا الإعراف، حيث انصبت جهود وزارة الدولة على تنزيل المقتضيات القانونية المتعلقة بالديمقراطية التشاركية، لا سيما القانونين التنظيميين المتعلقين بالعرائض والملتزمات في مجال التشريع، والارتقاء بأداء جمعيات ومنظمات المجتمع المدني، عبر التكوين والتحسيس بالحقوق والأدوار الدستورية المنوطة بها.

وبالموازاة مع ذلك، تسهر الوزارة على تعزيز حكامه الجمعيات وتتبع ومواكبة أنشطتها، ودعمها وتطوير الموارد المالية المتاحة لها، وتطوير الشراكات معها، وتعزيز الولوج العادل والشفاف إلى التمويلات العمومية وفق معايير مرجعية واضحة.

كما اشتغلت الوزارة أيضا، وضمن مسار تشاركي واضح على محاور أخرى ذات أهمية كبرى؛ كالأمن المجتمعي، والنموذج التنموي الجديد، والترافع المدني حول مغربية الصحراء، وولوج الجمعيات للإعلام.

وفي نفس هذا المسلسل انخرطت جماعة سلا في مشروع تعزيز الديمقراطية التشاركية من خلال مؤسسة التشاور العمومي داخل هياكلها (لجن تشاورية للمقاطعات) وفي تفاعلها الإيجابي مع المرتفقين (مواطنات ومواطنين ومجتمع مدني وخواص) من خلال الخميس التشاوري الذي يعتبر لقاء شهريا يعزز وجود السياسات العمومية الترابية للجماعة ووعيا كذلك من الجماعة بأهمية ضمان استمرارية قيم التشاور العمومي تم إحداث **دار التشاور العمومي** بسلا تعنى بتطوير آليات التشاور العمومي وتعميمها داخل تراب الجماعة.

وتعميقا لهذه الصيرورة والتجربة في مجال التشاور العمومي، وبحثا عن تبادل تجارب وطنية أخرى في مجال التشاور العمومي بغاية تطويره وتعزيزه عبر ابتكار آليات فعالة وتنزيل إطاره القانوني، تنظم جماعة سلا بشراكة مع وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان الملتقى الوطني الأول حول التشاور العمومي بالمغرب تحت شعار "التشاور العمومي رهان الديمقراطية التشاركية" كمحطة أولى لشحن الذكاء الجماعي وحشد همم أطراف المؤسسات العمومية والجماعات الترابية والمجتمع المدني الذين راكموا تجربة في مجال التشاور العمومي.

وتوخيا منهما الخروج بنتائج إيجابية ومقترحات قابلة لتسريع وتيرة تفعيل المقترحات الدستورية ذات العلاقة بالتشاور العمومي، عبر عرض عدة تجارب وطنية ومغربية في مجال التشاور العمومي، فقد ارتأى المنظمون، وفي إطار هذا الملتقى الوطني، تخصيص ثلاثة محاور أساسية متكاملة وشاملة حول التشاور العمومي:

- المحور الأول : التشاور العمومي وسؤال الديمقراطية التشاركية
- المحور الثاني : آليات و أدوات للتشاور العمومي، تجارب ترابية
- المحور الثالث: أي إطار قانوني لتطوير وتحسين التشاور العمومي؟

وسيتضمن كل محور من هذه المحاور ووفقا للبرنامج الذي تم إعداده، فقرتين:

- فقرة أولى (1) خاصة بالمداخلات؛
- فقرة ثانية (2) تفاعلية مفتوحة لجميع المشاركين لطرح التساؤلات وتقديم اقتراحات وتوصيات لتطوير وتحسين المقاربة التشاورية بالمغرب.